**بيان حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023: "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"**

**معالي وامكيلي ميني**

**الأمين العام**

**أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

فخامة الرئيس [غزالي العثماني](https://www.google.com/search?rlz=1C1CHBD_enZM1014ZM1014&q=%E1%8A%AE%E1%88%9E%E1%88%AE%E1%88%B5+azali+assoumani&stick=H4sIAAAAAAAAAONgVuLUz9U3MDIqK095xGjCLfDyxz1hKe1Ja05eY1Tl4grOyC93zSvJLKkUEudig7J4pbi5ELp4FrHKPOxa97Bj3sMOILlVIbEqMSdTIbG4OL80NzEvEwASvyFHYwAAAA&sa=X&ved=2ahUKEwiJhO-Kop39AhXog_0HHTiSCmwQzIcDKAB6BAgUEAE) ،رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي،

فخامة الرئيس ماكي سال رئيس جمهورية السنغال.

أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات،

معالي موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

فخامة رئيس دولة فلسطين،

أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات السابقون،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة المفوضين بمفوضية الاتحاد الأفريقي،

أصحاب السعادة رؤساء أجهزة الاتحاد الأفريقي،

أصحاب السعادة رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية،

أصحاب السعادة السفراء والممثلون الدائمون،

السيدات والسادة المحترمون.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات على الالتزام والدعم الراسخين لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لضمان أن تصبح حقيقة واقعة. لقد كان العام الماضي في فبراير خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لكم، حيث وافقتم على موضوع الاتحاد الأفريقي للعام 2023 ليكون "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

ويتزامن موضوع هذا العام مع الذكرى الستين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، في مدينة أديس أبابا التاريخية هذه. وبعد 60 عامًا من تأسيس الأمهات والآباء المؤسسين لدينا لمنظمة الوحدة الأفريقية، تعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أداة يستخدمها الاتحاد الأفريقي لوضع أفريقيا في وضع يمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي تواجه قارتنا، وأزمة الصحة العامة التي تخرج منها القارة، وبالطبع أزمة انعدام الأمن الغذائي التي تُعزى إلى السياق الجغرافي السياسي الحالي. وفي مجال الصحة العامة، يعتبر البروتوكول المبرم بشأن حقوق الملكية الفكرية الذي سيعتمده المؤتمر اليوم، أداة مهمة لديها القدرة على معالجة متطلبات الصحة العامة والتنمية الصناعية في أفريقيا. وللتصدي لأزمة الأمن الغذائي، قرر مجلس وزراء التجارة وضع استراتيجية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في المنتجات الزراعية، وهي نتيجة مهمة للاجتماع الأخير لمجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة الذي عقد في جابورون، بوتسوانا.

أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات، سيداتي وسادتي،

تذكرون أنه في العام الماضي في نوفمبر في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة التي عقدت في نيامي، النيجر، أحاطتم علما وأيدتم اختتام مفاوضات بروتوكولات الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. وأود أن أشكر وزراء التجارة، بقيادة الوزير إيف فيرناند مامفونبي من جمهورية الجابون، على اختتامهم الناجح للمفاوضات في الموعد النهائي الذي حددتموه بصفتكم المؤتمر. ووفقًا لتوجيهاتكم، خضعت البروتوكولات الثلاثة للمراجعة القانونية وتم اعتمادها لاحقًا من قبل وزراء اللجنة الفنية المتخصصة للعدالة والشؤون القانونية. ويوفر إبرام بروتوكولات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية أساسًا قانونيًا لترسيخ "سوق أفريقي واحد" فعال وشامل وسيكون بمثابة عامل تسريع للوصول إلى تطلعات أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها. وفي وقت لاحق من بعد ظهر اليوم، سيقدم فخامة الرئيس محمد يوسف، مناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مزيدًا من التفاصيل حول هذا المعلم الهام المتمثل في إبرام هذه البروتوكولات. ونحن مدينون لفخامة الرئيس محمد يوسف بالامتنان لالتزامه الراسخ وقيادته في تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبفضل جهوده الدؤوبة، تمكنت إفريقيا من إرباك الانتقادات من خلال تحقيق تقدم كبير في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومعقدة للغاية، في فترة زمنية قصيرة جدًا.

وبعد إبرام بروتوكولات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية، في هذا العام من التنفيذ السريع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحت قيادتكم بصفتكم المؤتمر، نحن على الطريق الصحيح لإبرام البروتوكولات الخاصة بالتجارة الرقمية والبروتوكول الخاص بالمرأة والشباب في التجارة. وتم وضع بروتوكول التجارة الرقمية، من بين أهداف مهمة أخرى، لتوسيع نطاق الوصول إلى التجارة - لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء ورجال الأعمال الشباب - وبالتالي معالجة الضرورة الحاسمة للشمول المالي الرقمي والحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الشمول المالي الرقمي. وإنني في غاية الامتنان لفخامة الرئيسة ماما سامية سولو حسن لاستضافتها المؤتمر الافتتاحي للمرأة والشباب في التجارة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي عقد في دار السلام، تنزانيا في سبتمبر 2022.

ولن يكون تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فقط في سياق الانتهاء من إنشاء البنية القانونية، بل يجب أن يكون أيضا في تسريع الوصول إلى الأسواق الجديدة ذات المغزى التجاري عبر سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا الصدد، هنأ مجلس وزراء التجارة ورحب بعرض الوصول إلى الأسواق أو عرض التعرفة الذي قدمه الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي مؤخرًا، وهي خطوة مهمة في رغبتنا في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتوفير فرص مجدية تجاريًا لقطاعنا الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والشباب الأفريقيين.

وعندما يكون هناك تعاون قوي بين جميع الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإن تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيؤدي إلى النتائج التي نرغب فيها جميعًا. وفي تسريع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وفقا لموضوع هذا العام، يجب علينا الاستفادة من مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا مثل شركائنا الاستراتيجيين، البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبنك الأفريقي للتنمية، لضمان أننا نبني على النجاح المسجل حتى الآن.

ومن خلال العمل مع أسرة الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبنك الأفريقي للتنمية، حققنا نجاحا كبيرا منذ فبراير 2020. وفي ظل الظروف الصعبة للغاية الناجمة عن الجائحة والسياق الجغرافي الاقتصادي الصعب في عصرنا، تمكنا من تحقيق إنجازات مهمة وذات مغزى:

* أنشأنا صندوق التسوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والذي يحوز بالفعل من خلال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد رأسمال قدره 1 مليار دولار أمريكي وسيتم جمع المزيد، لتمكين جميع الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،
* بدأنا تجارة مجدية تجاريا في إطار مبادرة التجارة الموجهة، حيث قامت ثمانية بلدان وهي، غانا، ومصر، وتنزانيا، ورواندا، وكينيا، وموريشيوس، والكاميرون، وتونس، بتبادل السلع بموجب القواعد التفضيلية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان أهم جانب في مبادرة التجارة الموجهة هو إثبات أنه بالإضافة إلى التدفقات التجارية المعززة في إفريقيا - وهو أمر مهم - يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن توفر مزايا وفرصًا شاملة للمهمشين. وتم إنتاج الشاي الذي تم تصديره من كينيا إلى غانا من قبل صغار المزارعين، الذين نظمتهم حكومة كينيا في تعاونيات للتصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. إنها قصة رائعة عن الشمولية في التجارة، وقصة رائعة لأفريقيا تثبت أن التجارة لا يجب أن تكون في جوهرها لعبة محصلتها صفر.
* ومن خلال العمل مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، أطلقنا نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا، لتسهيل التجارة بالعملة المحلية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. والمستفيدون المباشرون من نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا هم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها سيدات ورجال أعمال شباب يسعون إلى الاستفادة من سوق من المتوقع أن يقترب إجمالي الناتج المحلي من 7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2035.
* وفي وقت قياسي، أنشأنا أمانة تعمل بكامل طاقتها ولديها تكافؤ بين الجنسين بنسبة 50/50، وتضم عددًا من الرجال يماثل عدد النساء، بما في ذلك في المناصب القيادية العليا، والتي لها لغة وتمثيل لجميع منطقة إفريقيا. وهناك 35٪ من موظفي الأمانة تقل أعمارهم عن 35 عامًا، ومع ذلك يتعين علينا بذل المزيد من الجهد لضمان تمكين الشباب وتعزيز التكافؤ بين الجنسين، لا سيما في مجال القانون التجاري والسياسة التجارية اللذين يهيمن عليهما الذكور. فعند إنشاء أمانة عامة تعمل بكامل طاقتها - وسط جائحة غير مسبوقة - أود أن أشكر فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو أدو، لإعطاء معنى للوحدة الأفريقية من خلال الدعم الكامل لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
* فيما يتعلق بقواعد المنشأ، أود أن أبلغكم بأنه لأول مرة في التاريخ الاقتصادي لأفريقيا، وصلنا إلى مواءمة بنسبة 88.3٪. وفيما يقرب من 5000 منتج يتم تداولها في إفريقيا، لدينا الآن مجموعة واحدة من القواعد الخاصة بالتجارة بنسبة 88.3 بالمائة من تلك المنتجات. وهو ما يتيح القدرة لجعل قارتنا وجهة استثمارية جذابة وتحقيق تنمية صناعية متسارعة. وبالطبع، لدينا المزيد لنفعله في مجال قواعد المنشأ لقطاع السيارات والمنسوجات والملابس، لكن مجلس وزراء التجارة منشغل بشكل فعال بهذه المفاوضات.

أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات، سيداتي وسادتي،

وتعتمد خارطة الطريق الشاملة لتنفيذ موضوع هذا العام بشكل كبير على جميع أجهزة ووكالات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التنفيذ الناجح وتمكيننا من الانتقال من المفاوضات إلى الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ومن خلال رئيس المفوضية، فخامة رئيس المفوضية موسى فقي محمد، هل لي أن أدعو إلى الإطلاق الرسمي لموضوع عام 2023، "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

فلم أقل شيئًا عن التحديات التي سنواجهها على طول الطريق، لأن التحديات التي سنواجهها بالتأكيد يجب ألا تحدد عزمنا على النجاح. وبينما نتخذ خطوة إيجابية نحو بلوغ المعالم الرئيسية لمعاهدة أبوجا، يجب أن نتوقع أن يكون التكامل الاقتصادي والسوقي مهمة صعبة، ولكنها جديرة بالاهتمام.

وأختتم بياني بكلمات الرفيق الراحل الرئيس توماس إسيدور سانكارا، "يجب أن نجرؤ على ابتكار المستقبل". فاسمحوا لي أن أعيد صياغة كلمات الرفيق الرئيس سانكارا، يجب أن نجرؤ على ابتكار الاقتصاد والمستقبل لأفريقيا التي نريدها.

أشكركم.